أن الشركة القابضة تلعب دورا مهما في الحياة الاقتصادية , إذ تعتبر وسيلة من وسائل التركيز الرأسمالي وتجميع المشروعات تحت إدارة واحدة , لخدمة استراتيجية واحدة , مما قد يساعد على تدعيم اقتصاديات الدول , ورغم ذلك لم تلق الشركة القابضة العناية التشريعية اللازمة لتنظيمها , وتنظيم علاقتها بالشركة التابعه بما في ذلك تحديد مسئوليتها عن أعمال شركتها التابعه .

انفرد المشرع الكويتي عن المشرع المصري بمعالجة مسئولية الشركة القابضة عن ديون شركتها التابعه , وذلك بنص على حالات اذا توافرت إي حال منها تنعقد معها مسئولية الشركة القابضة عن ديون شركتها التابعه , التي نص عليها في المادة (280) لقانون رقم 25 لسنة 2012 .

وبعد ما شرع المشرع الكويتي هذه الحالات في المادة (280) لقانون رقم 25 لسنة 2012 , عدل المادة (280) في قانون الشركات الجديد رقم 97 لسنة 2013 , التي لاتتطلب توافر حالة من الحالات على سبيل الحصر لا المثل , وانما تتطلب توافر مجموعه من الشروط حتى تنعقد معها مسئولية الشركة القابضة عن ديون شركتها التابعه .

وهذا ماجعلنا نتناول هذا الموضوع , حتى نوضح مسئولية الشركة القابضة عن ديون شركتها التابعه , في حالات المادة (280) لقانون رقم 25 لسنة 2012 قبل التعديل , وتوضيح مسئوليتها في الشروط التي تطلبها المشرع الكويتي في المادة (280) لقانون الشركات الجديد رقم 97 لسنة 2013 .